

المستشار عماد أبو هاشم يكتب : ليسوا قضاةً ... بل مجرمين



الأربعاء 30 أبريل 2014 12:04 م

نافذة مصر

الجميع استقر على أن الأحكام التي تصدر من محاكم الانقلاب بالإعدام الجماعي للمئات من الأبرياء ، وبالسجن والحبس لآلاف من مؤيدي الشرعية مُدداً تصل إلى ثمانين عامًا أو أكثر في محاكماتٍ لا تعدوا أن تكون تمثيلية هزلية ، لا تتوافر فيها الضمانات التي نص عليها القانون للمحاكمات الجنائية ، وفي المقابل تبرئة فلول نظام مبارك وغض الطرف عما يرتكبونه هم و مجرموا الانقلاب من جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية - لا تصدر إلا عن قضاةٍ مختلين أو متواطئين أو مُجبرين تحت ضغط التهديد من سلطة الانقلاب .

فإذا كان ذلك ، فليعلم الجميع أن من سيشرف على انتخابات الرئاسة القادمة - التي يحاول الانقلاب زورًا وغصبًا تمريرها - إما مختلٌ أو متواطئٌ أو مهذبٌ ، وأن المحاكم التي أصدرت تلك الأحكام ليست إلا نقطة من وسط ملوث تحمل كل خصائصه وصفاته ، والدليل على ذلك أن القضاة جميعهم راضون عن تلك الأحكام ومستمترون في أداء دورهم الانقلابي ، وهو ما جعلهم في نظر القانون الدولي - وفقًا للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية - وفقًا لنص المادة 7 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية البند 1 / هاء والذي ينص على: " 1 - لغرض هذا النظام، يُشكّل أى فعلٍ من الأفعال الآتية جريمةً ضد الإنسانية متى ارتُكب في إطار هجومٍ واسع النطاق أو منهجىٍ موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وعن علمٍ بالهجوم" (هاء) السجن أو الحرمان الشديد على أى نحوٍ آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي" وبذلك أصبح القضاة مجرمين في نظر العالم